**تبني الجزائر للمعايير الدولية للمحاسبة والمعايير الدولية للتدقيق**

**1- تبني الجزائر لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ضمنيا عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي**

**1-1- نقائص المخطط الوطني للمحاسبة**

 كان المخطط الوطني للمحاسبة أكثر مسايرة لتحقيق الأهداف التي كانت تسعى الدولة لتحقيقها عند إعداده، لكونه كان أقرب لتلبية احتياجات الاقتصاد الوطني الموجه من المخطط المحاسبي العام الذي كان قبله، إلا أنه رغم ذلك بقى يعاني من عدة عيوب ونقائص تخص المخطط نفسه، ونقائص أخرى تخص البيئة الاقتصادية، خاصة منذ أن تخلت الجزائر عن نظام الاقتصاد المخطط وانتهجت نظام الاقتصاد الحر، وما يميز هذا الأخير من انفتاح اقتصادي وسيادة المنافسة على نواحي الحياة الاقتصادية، في ظل العولمة وتوسعها في الاقتصاديات الدولية، والتي نتج عنها ظهور معايير محاسبية عالمية موحدة.

**1-2- عدم توافق المخطط الوطني للمحاسبة مع المرجعية المحاسبية الدولية ( IAS/IFRS )**

لا يتوافق المخطط الوطني للمحاسبة مع المرجعية المحاسبية الدولية ( IAS/IFRS ) بسبب النقائص المذكورة و نقائص أخرى نذكر منها:

* لم يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة إطارا تصوريا يهدف إلى إعطاء تمثيل نافع للمؤسسة ويكون دليلا لإعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسات ويحدد أهداف القوائم المالية وخصائصها النوعية، و المصطلحات المستعملة و المبادئ والاتفاقيات المحاسبية المطبقة، ويعرّف عناصر القوائم المالية وطرق تقييمها.
* لم يتضمن المخطط الوطني للمحاسبة معايير محاسبية مستمدة نصوصها من المعايير المحاسبة الدولية التي تعتبر أحكام تطبيق الإطار التصوري، حيث تشرح كيفية التسجيل المحاسبي والتقييم وكذلك العرض في القوائم المالية للعمليات والأحداث الاقتصادية التي وقعت في المؤسسة؛ مما يسمح بالحصول على معلومة مالية عالية الجودة، سهلة الفهم من طرف المستثمرين، ملائمة لاتخاذ القرارات، موثوق بها في الأسواق المالية وقابلة للمقارنة قي الزمان والمكان.

 **1-3- محاولة إصلاح المخطط الوطني للمحاسبة ( أعمال لجنة PCN )**

 بعدما تم التفكير في القيام بإصلاح على المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع التغيرات الحاصلة، أوكلت هذه المهمة للمجلس الوطني للمحاسبة، الذي أنشء في سنة 1996، للقيام بأعمال التوحيد المحاسبي وإعداد المعايير المحاسبية.

 بعد أن أصبح المجلس الوطني للمحاسبة الهيئة الرسمية للتوحيد المحاسبي في الجزائر، تم تكليفه من طرف وزارة المالية في 28 مارس 1998، بمراجعة المخطط الوطني للمحاسبة لتكييفه مع تحولات الاقتصاد الوطني ، فكوّن المجلس فوج عمل للنظر والتفكير في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة. وسرعان ما تمت المصادقة على خطته، تحول الفوج إلى لجنة المخطط الوطني للمحاسبة.

 وأعدت اللجنة في فيفري 2000، تقريرا أوضحت فيه مختلف الاقتراحات التي وضعتها بغرض أخذها بعين الاعتبار في مراجعة المخطط الوطني للمحاسبة، والتي تمحورت بالخصوص حول المبادئ المحاسبية، الإطار المحاسبي والقوائم المالية الشاملة. ولكن توقفت أعمال اللجنة في فيفري 2001.

 **1-4- اقتراحات المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي للجزائر ( البدائل المتاحة )**

 بعد إن توقفت أعمال لجنة المخطط الوطني للمحاسبة في سنة 2001، ووضعت مهمة الإصلاح المحاسبي محل مناقصة، تم على إثرها قيام المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بمهمة الإصلاح المحاسبي بتمويل من البنك العالمي، وبعد دراسته للمخطط الوطني للمحاسبة، قام فوج العمل التابع للمجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي بتقديم ثلاثة (03) مقترحات لإصلاحه، وقدمها للمجلس الوطني للمحاسبة الجزائري من أجل اختيار المقترح الأمثل، وكانت المقترحات الثلاثة كما يلي:

* الإبقاء على المخطط الوطني للمحاسبة بشكله الحالي، وحصر عملية الإصلاح في بعض التعديلات التقنية، لمسايرة التغيرات التي عرفها المحيط الاقتصادي والقانوني في الجزائر؛
* الإبقاء على المخطط الوطني للمحاسبة ببنيته وهيكله، مع إدخال بعض التقنيات المتوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية؛
* إعداد نظام محاسبي جديد استنادا للتطبيقات، المفاهيم، القواعد والحلول المتوافقة مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية.

 **1-5- الموافقة على الاقتراح الثالث و إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي**

 بعد تقديم المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي لمقترحاته الثلاثة، قام المجلس الوطني للمحاسبة الجزائري

بعد دراستها من طرف الهيئات التابعة له باختيار المقترح الثالث وذلك باعتماد المجلس على إستراتيجية توحيد محاسبي تقضي بإحلال المخطط الوطني للمحاسبة بنظام محاسبي جديد يتمثل في النظام المحاسبي المالي، المتوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية من مختلف الجوانب، لاسيما القوائم المالية، الإطار التصوري، المصطلحات والتعاريف، المستعملين للمعلومة، المبادئ المحاسبية، وقواعد التسجيل والتقييم.

 ويعبّر هذا الاختيار عن تغير جذري مقارنة بالمخطط الوطني للمحاسبة، بالتوجه نحو المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS)، المعترف بها دوليا والمطبقة في دول عديدة من العالم من بينها دول الاتحاد الأوروبي، وتم إعداد مشروع النظام المحاسبي المالي من طرف المجلس الوطني للمحاسبة الفرنسي وفقا للمعايير المحاسبية الدولية المجددة إلى غاية 2004 سنة الانتهاء من كتابة المشروع الذي لم يتم التصديق عليه إلى غاية 25 / 11 / 2007، ولم يدخل حيز التطبيق حتى الفاتح جانفي 2010.

**1-6- أهمية تطبيق النظام المحاسبي المالي على المؤسسات الجزائرية**

يتوقع أن تكون هناك آثار إيجابية على المؤسسات عند تحولها إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي، والتي ترتكز في العموم حول العناصر التالية:

* النظام المحاسبي المالي يجلب الشفافية للمعلومات المحاسبية والمالية المنشورة في الحسابات والقوائم المالية، ويزيد من مصداقيتها والوثوق بها أمام المستعملين للمعلومة على المستويين الوطني والدولي، ويكون كضمان يساهم في تعزيز ثقتهم بالمؤسسة، على اعتبار أن القوائم المالية المنشورة تم إعدادها وفقا لمبادئ ومعايير محاسبية معترف بها عالميا.

( ص 01 )

* يقترح النظام المحاسبي المالي حلولا تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات غير المعالجة في المخطط الوطني للمحاسبة، منها عمليات القرض الإيجاري، ويسمح بالانتقال من محاسبة الذمة إلى المحاسبة المالية، بتغليبه للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني عند تسجيل المعاملات والأحداث؛
* يمكن من إجراء أفضل مقارنة في الزمن لنفس المؤسسة، وفي نفس الوقت بين المؤسسات وطنيا ودوليا، حول الوضعيات المالية والأداء، وسهولة قراءة وفهم المعلومات المالية الموجهة لمستعملي المعلومة من داخل الجزائر وخارجها.

* يتوافق مع الوسائل والبرامج التي تسمح بتسجيل البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية وعرض وثائق التسيير حسب النشاط باقل جهد وتكلفة، خاصة مع وجود دول متطورة سبقت الجزائر في تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية، وتتوفر على أنظمة معلومات محاسبية متطورة متوافقة مع هذه المعايير، ويمكن الاستفادة من تجاربها.
* يساعد المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، بما يفيدها في الاعتماد على مصادر أخرى إضافية للتمويل، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتجيات للاستثمار في خارج الجزائر، بتقديمها المعلومة المالية المطلوبة.

**1-7- فوائد تطبيق النظام المحاسبي المالي**

 نتج عن تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، مجموعة من المزايا والامتيازات، استفادت منها المؤسسات كما يستفيد منها الاقتصاد والوسط الاقتصادي ككل، وهو ما يوضح كالآتي:

* يسمح بإعداد وعرض قوائم مالية تحمل معلومات ذات مصداقية، وملائمة لاتخاذ القرارات، قابلة للفهم وقابلة لمقارنة في الزمان والمكان؛
* تبني وتطبيق الممارسات المحاسبية العالمية من شانه فتح الأبواب للمنافسة على المستوى الدولي؛
* تشجيع الاستثمار بكافة أنواعه بما يسمح طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب وتلبية حاجاتهم من معلومات محاسبية كافية لاتخاذ القرارات؛
* الانتقال من محاسبة المعالجة إلى محاسبة الحكم يسمح بتسهيل عملية إجراء التحليل المالي في المؤسسات، وتسهيل مقارنة مردودية المؤسسات؛
* تسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد الدولي مما يسمح للمؤسسات الجزائرية من زيادة درجة قراءة المعلومات المالية المنشورة في قوائمها المالية الختامية لدى الشركات الأجنبية عند إعدادها بلغة محاسبية موحدة؛
* الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي من خلال تنشيط سوق الأوراق المالية عن طريق تطوير بورصة الجزائر لتصبح أكثر حيوية بواسطة شركات مسعرة تلتزم بمعايير محاسبية دولية تضمن مستوى عال في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين .

**2- تبني الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق (ISA) عن طريق إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA)**

 بعد تبني الجزائر لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية (IAS/IFRS) ضمنيا عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي، ورغم المشاكل والصعوبات الناجمة، ومن أجل مواجهة التحديات الدولية، أصبح من الضروري التفكير في تبني المعايير الدولية للتدقيق، لاستكمال عملية الإصلاح المحاسبي، وقبل التطرق إلى الطريقة التي انتهجتها الجزائر في تبنيها لتلك المعايير، نحاول إبراز ضرورة ذلك التبني.

**2-1- ضرورة تبني الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق(ISA) بعد تبنيها الضمني لمعايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS)**

لا يمكن إصلاح مهنة المحاسبة دون إتباعها بإصلاح في مهنة التدقيق، وذلك للأسباب الآتية:

* لقد وقعت الجزائر التصريح الرسمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (NEPAD) في جويلية 2002 بجنوب إفريقيا، حيث التزم رؤساء الدول والحكومات الإفريقية بتطبيق المرجعية الدولية للمحاسبية (IAS/IFRS)، والمرجعية الدولية للتدقيق (ISA)، وهذا ما أدى بالجزائر إلى تشريع القانون 07/11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي (SCF) وما تبعه من مراسيم وقرارات تطبيقه، رغم عدم تبني الجزائر لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية(IAS/IFRS)، عكس ما فعلت الكثير من الدول، وجاء الآن دور التدقيق؛ حيث أن معظم المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) المستمدة من المعايير الدولية للتدقيق (ISA) تم إعدادها أو هي في طورها النهائي.
* أوكل القانون 10-01 المؤرخ في 29/06/2010 إلى للمجلس الوطني للمحاسبة كونه الهيئة الوحيدة المكلفة بالتقييس في مجال المحاسبة والتدقيق، مهمة متابعة وضمان مراقبة النوعية فيما يتعلق بتطوير التقنيات المحاسبية والمعايير الدولية للتدقيق كما تم ذكر ذلك في المادتين 18 و20 من المرسوم التنفيذي رقم 11-27 المؤرخ في 27/01/2001.
* المرجعية الدولية للمحاسبية (IAS/IFRS)، والمرجعية الدولية للتدقيق (ISA)، تشكل العمق الاستراتيجي للنظام المحاسبي المالي (SCF) عندما يكون هذا الأخير غامضا أو أبكم بخصوص بعض المسائل، لكن على المهني انتظار الحلول من المجلس الوطني للمحاسبة، الذي بدوره يبحث عنها في المرجعية الدولية.
* لا يمكن فهم لماذا يلف النظام المحاسبي المالي حول المرجعية الدولية للمحاسبية (IAS/IFRS) وتلف المعايير الجزائرية للتدقيق حول المرجعية الدولية للتدقيق (ISA)، دون أخذها بالكامل وتفادي المشاكل الناتجة عن عدم فعل ذلك.
* آجلا أم عاجلا، ومع تطبيق القوانين والتشريعات الحالية، لن تستطيع الجزائر البقاء على هامش التقييس أو التوحيد العالمي، بل تتبنى المرجعيتين كاملتين سواء في مجال المحاسبة أو التدقيق، خاصة مع فتح سوق التدقيق الجزائري للمكاتب الدولية، لذا علينا تحضير أنفسنا فرديا أو جماعيا. ( ص 02 )

**2-2- الطريقة التي انتهجتها الجزائر في تبنيها للمعايير الدولية للتدقيق**

 بعد التبني الضمني للمعايير الدولية للمحاسبة (IAS/IFRS) من طرف الجزائر عن طريق تطبيق النظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010، بات من الضروري التفكير في تبني المعايير الدولية للتدقيق (ISA) أو تكييف النظام المحاسبي الجزائري معها، فجاء المرسوم التنفيذي 11-202 المؤرخ في 26 /05 /2011، حاملا لمعايير تقارير محافظ الحسابات المتوافقة مع محتوى أربعة معايير دولية للتدقيق متعلقة بتقرير المدقق، وهنا ظن الجميع أن الجزائر قررت تطوير معايير محلية للتدقيق متوافقة مع المعايير الدولية للتدقيق، لكن ما يعاب على هذه الطريق هو الوقت الكثير المستغرق في تطوير مثل هكذا معايير، حيث منذ تاريخ صدور المرسوم التنفيذي في 26 ماي 2011 إلى غاية صدور تلك المعايير في الجريدة الرسمية في 30 أفريل 2014، استغرق ذلك 3سنوات كاملة.

 ولاستدراك ما فات من الوقت، قررت الجزائر تبني المعايير الدولية للتدقيق مباشرة كما هي، مع تكييفها للبيئة والقوانين الجزائرية، فجاء المقرر رقم 002 المؤرخ 04 فيفري 2016 الصادر عن المجلس الوطني للمحاسبة، حاملا لأربعة معايير جزائرية للتدقيق، بنفس أرقام وأسماء المعايير الدولية للتدقيق (ISA:International Standards of Auditing) تحت اسم المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA: Normes Algériennes d’Audit) نلخص أرقامها وأسماءها ومجال تطبيق كل منها في الجدول الآتي:

**جدول رقم (01):المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) الصادرة بالمقرر رقم 002 المؤرخ 04/02/2016 عن المجلس الوطني للمحاسبة**

|  |  |
| --- | --- |
| **رقم واسم المعيار الجزائري للتدقيق** | **مجال التطبيق** |
| (م.ج.ت)210: اتفاق حول أحكام مهمة التدقيق | يعالج هذا المعيار واجبات المدقق للاتفاق مع الإدارة حول أحكام مهمة التدقيق.يخص المعيار كل مهام تدقيق الكشوف المالية التاريخية الكلية أو الجزئية وكذلك المهام الملحقة. |
| (م.ج.ت)505: التأكيدات الخارجية | يعالج هذا المعيار استعمال المدقق لإجراءات التأكيد الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة. |
| (م.ج.ت)560: الأحداث اللاحقة | يتطرق المعيار إلى التزامات المدقق تجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق الكشوف المالية  |
| (م.ج.ت)580: التصريحات الكتابية | يعالج المعيار إلزامية تحصيل المدقق على التصريحات الكتابية من الإدارة في إطار تدقيق الكشوف المالية  |

ومباشرة بعد هذا الإصدار، سارع مجلس الغرفة الوطنية لمحافظي الحسابات في أفريل 2016، بتنظيم تكوين حول المعايير الأربعة الأولى المذكورة سابقا لفائدة المهنيين من خبراء محاسبين ومحافظي الحسابات، ليتمكنوا من تطبيقها في الواقع العملي مستقبلا.

 وفي أكتوبر 2016، جاء المقرر رقم 150 المؤرخ في 11 أكتوبر 2016، بأربعة معايير جزائرية أخري للتدقيق تم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، بنفس أرقام وأسماء المعايير الدولية للتدقيق (ISA) تحت اسم المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) نلخصها في الجدول الآتي:

**جدول رقم (02):المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) الصادرة بالمقرر رقم 150 المؤرخ 11/10/2016 عن المجلس الوطني للمحاسبة**

|  |  |
| --- | --- |
| **رقم واسم المعيار الجزائري للتدقيق** | **مجال التطبيق** |
| (م.ج.ت)300: تخطيط تدقيق الكشوف المالية | يعالج هذا المعيار التزامات المدقق فيما يخص التخطيط لتدقيق الكشوف المالية، ويخص التدقيقات المتكررة حيث تعالج على حدا المسائل الإضافية التي يجب أخذها بعين الاعتبار في إطار مهمة التدقيق الأولية. |
| (م.ج.ت)500: العناصر المقنعة | يوضح هذا المعيار مفهوم "العناصر المقنعة" في إطار تدقيق الكشوف المالية، ويعالج واجبات المدقق فيما يتعلق بتصور ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة كافية ومناسبة توصل إلى نتائج معقولة يستند عليها المدقق لتأسيس رأيه.  |
| (م.ج.ت)510: مهام التدقيقالأولية - الأرصدة الافتتاحية | يعالج هذا المعيار واجبات المدقق فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية التي تتسم فيها الكشوف المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع تدقيق، أو دققها مدقق سابق (السالف).  |
| (م.ج.ت)700: تأسيس الرأي | يعالج المعيار إلتزام المدقق بتشكيل رأي حول الكشوف المالية، ويعالج شكل ومضمون تقرير المدقق حين خلص إلى أن إعداد الكشوف المالية، في كل جوانبها المهمة، قد تم وفق المرجع المحاسبي المطبق. |

في مارس 2017، صدر المقرر رقم 23 المؤرخ في 15 مارس 2017، المتضمن لأربعة معايير جزائرية أخري للتدقيق تم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، بنفس أرقام وأسماء المعايير الدولية للتدقيق (ISA) تحت اسم (NAA)، نلخص أرقامها وأسماءها ومجالاتها في الجدول الآتي:

**جدول رقم (03): المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) الصادرة بالمقرر رقم 23 المؤرخ 15/03/2017 عن المجلس الوطني للمحاسبة**

|  |  |
| --- | --- |
| **رقم واسم المعيار الجزائري للتدقيق** | **مجال التطبيق** |
| (م.ج.ت)520: الإجراءات التحليلية | يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، كما يعالج إلزاميةأداء المدقق لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض تناسق مجمل الحسابات الذي يتم في نهاية التدقيق. |
| (م.ج.ت)570: استمرارية الاستغلال | يعالج هذا المعيار التزامات المدقق في تدقيق الكشوف المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد الكشوف المالية. |
| (م.ج.ت)610: استخدام أعمال المدققين الداخليين | يعالج هذا المعيار شروط وفرصة انتفاع المدقق الخارجي من أعمال التدقيق الداخلي إذا تبين له طبقا لأحكام المعيار الجزائري للتدقيق 315، أن وظيفة التدقيق الداخلي بإمكانها أن تكون ذات دلالة للقيام بمهمته. |
| (م.ج.ت)620: استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق | يعالج هذا المعيار واجبات المدقق عندما يستعين بخبير يختاره للقيام بمراقبة خاصة تتطلب خبرة في ميدان أخر غير المحاسبة والتدقيق، إضافة إلى كيفيات الأخذ باستنتاجات الخبير. |

( ص 03 )

وفي سبتمبر 2018، جاء المقرر رقم 77 المؤرخ في 24/09/2018، بأربعة معايير جزائرية أخري للتدقيق تم إصدارها من طرف المجلس الوطني للمحاسبة، بنفس أرقام وأسماء المعايير الدولية للتدقيق (ISA) تحت اسم المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) نلخصها في الجدول الآتي:

**جدول رقم (04):المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) الصادرة بالمقرر رقم 77 المؤرخ 24 /09/2018 عن المجلس الوطني للمحاسبة**

|  |  |
| --- | --- |
| **رقم واسم المعيار الجزائري للتدقيق** | **مجال التطبيق** |
| (م.ج.ت)230: وثائق التدقيق | يعالج هذا المعيار المسؤولية التي تقع على المدقق لإعداد وثائق تدقيق القوائم المالية |
| (م.ج.ت)501: العناصر المقنعة( اعتبارات خاصة) | يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المدقق عند حصوله على عناصر مقنعة كافية ومناسبة وفقا للمعيار 330 والمعيار 500 ومعايير ج أخرى فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات  |
| (م.ج.ت) 530: تقنيات السبر | يطبق المعيار عندما يقرر المدقق استخدام عينات التدقيق في أداء إجراءات التدقيق. يتناول المعيار: - كيفية استخدام المدقق طريقة العينات الإحصائية وغير الإحصائية عند تحديد وانتقاء العينات سواء عند تقييم الرقابة الداخلية للمؤسسة أو عند مراجعة التفاصيل. |
| (م.ج.ت)540: تقدير التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها | يعالج المعيار واجبات المدقق المرتبطة بالتقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بها في إيطار تدقيق الكشوف المالية وتتضمن الواجبات المطلوبة |

ورد في تلك المعايير أنه يجب قراءتها على ضوء المعيار الجزائري للتدقيق 200 " **الأهداف العامة للمدقق المستقل وأداء التدقيق من خلال المعايير الجزائرية للتدقيق**" إلى أن هذا المعيار لم يصدر بعد. كما تم استعمال إحالات إلى معايير جزائرية للتدقيق أخرى لم تصدر

**2-3- أهمية تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA)**

 يعتبر إصدار المعايير الجزائرية للتدقيق(NAA) بمثابة تبني الجزائر للمعايير الدولية للتدقيق مباشرة وليس ضمنيا ،كما فعلت عند تبنيها لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ولكنه تمت صياغتها وفق القوانين المنظمة للمهنة في الجزائر، نتطرق لمزايا ومتطلبات تطبيقها بالإضافة إلى ضرورة حصول الجزائر على العضوية في الاتحاد الدولي للمحاسبين حتى تعمل على تحقيق التقارب بين المعايير الوطنية والإصدارات الجديدة أو التعديلات الحاصلة.

**2-3-1- مزايا تطبيق المعايير الدولية للتدقيق (NAA) في الجزائر**

 تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق (NAA) يقدم العديد من المزايا والمنافع لمكاتب المراجعة ولمستخدمي القوائم المالية ولمهنة المراجعة أو المحاسبة بشكل عام، وذلك كما يلي:

* **بالنسبة لمكاتب المراجعة**: المنفعة الأساسية تتمثل في تسهيل المجال لهذه المكاتب بالعمل على المستوى الدولي، والتي تشترط شروطا معينة توفرها المعايير الدولية، كما أن تبني المعايير من قبل المكاتب يجعل الطلب على أسهمها أكثر وخاصة من قبل المستثمرين الأجانب.
* **بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية:** مزايا هذا التبني تتمثل في توفير تقارير مراجعة ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة مع المؤسسات الأخرى في دول أخرى. كما أن تبني المعايير الدولية يوفر حدا أدنى من الإفصاح يساعد مستخدمي القوائم المالية في عملية اتخاذ القرارات المالية الرشيدة، كما تعتبر تقارير المراجعة المعدة بناء على تلك المعايير أكثر سهولة للفهم والاستيعاب من قبل المستخدمين الأجانب لتقارير المراجعة.
* **بالنسبة لمهنة المحاسبة والمراجعة:** تبني المعايير الدولية يساعد على الارتقاء بالمهنة من حيث توفير محاسبين ومراجعين مؤهلين قادرين على العمل وفق هذه المعايير في معظم دول العالم، كما يساعد على توحيد العديد من إجراءات المراجعة والمصطلحات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة، كونها وضعت بناءا على ظروف واحتياجات معظم الدول، مما يسهل مقارنة تقارير المراجعة لمؤسسات من دول مختلفة.

**2-3-2- متطلبات تطبيق المعايير الدولية للتدقيق (NAA) في الجزائر لمواجهة التحديات الدولية**

 يقصد بمتطلبات التطبيق ما ينبغي على الجمعيات المهنية والمؤسسات المهتمة بجانب المهنة ومكاتب المحاسبة والتدقيق على المستوى المحلي والمؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد وغيرها أن تقوم به من أجل تطبيق المعايير الدولية للتدقيق بما يرتبط بالبيئة الجزائرية بشكل كفؤ و سليم، للارتقاء بمهنة المحاسبة والتدقيق في الجزائر إلى المستوى الدولي ومواجهة التحديات الدولية باندماج البيئة الجزائرية بالبيئة الدولية، وذلك بــــــ:

* القيام بدورات متخصصة من قبل الجمعيات المهنية و مكاتب المحاسبة و المراجعة و محافظي الحسابات في كيفية تطبيق المعايير الدولية بشكل يتفق مع متطلبات البيئة الجزائرية و يتوافق معها وفق التعديلات الجديدة؛
* قيام الجامعات و المعاهد و المؤسسات المهنية المهتمة بجانب المحاسبة و المراجعة بنشر و توصيل كل ما يتعلق بالمعايير الجديدة وفق التعديلات الحديثة و كيفية تطبيقها؛
* قيام أساتذة الجامعات والمعاهد والتنسيق مع الجمعيات المهنية لمدارسة التعديلات الجديدة والقيام بإدراجها ضمن المناهج الجديدة؛
* سعي رجال الأعمال و المراجعين الخارجيين في التقرب من الجامعات بهدف الحصول على المعرفة الدقيقة بشأن كيفية سير وتطبيق هذه التعديلات؛
* قيام مكاتب المراجعة على المستوى المحلي بإشراك العاملين و المتربصين لديهم في دورات تدريبية متخصصة في هذا المجال؛
* قيام الدولة بفرض التعامل على المؤسسات الكبرى لتقديم تقارير التدقيق وفقا للمعايير الجزائرية للتدقيق وبآخر الإصدارات.

( ص 04 )